

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

يوليو 2016

ملخص تنفيذي

يستهل التقرير عرضه بالتطورات الاقتصادية المحلية، حيث يلاحظ الانخفاض الطفيف في سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار خلال شهر يوليو، وبنسبة (0.03%) ليبلغ (301.55) فلس نهاية الشهر مقارنة بـ (301.65) فلس بداية الشهر. ورغم التطورات الإيجابية في الاقتصاد الأمريكي بمجال زيادة فرص العمل خلال هذا الشهر، واحتمالات رفع أسعار الفائدة، إلا أن صدور بيانات معدل النمو التي كانت أقل من المتوقع قد ساهمت في تراجع سعر الصرف للدولار. في حين شهد سعر صرف اليورو مقابل الدينار ارتفاعاً خلال شهر يوليو ليصل إلى (337.25) فلس نهاية الشهر مقارنة بـ (336.05) فلس بداية الشهر. ورغم تطورات الإنتاج الصناعي الإيجابية في منطقة اليورو، إلا أن قرار رئيس البنك المركزي الأوروبي بالإبقاء على سعر الفائدة من دون تغيير، قد ساهم في تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدينار. أما بخصوص الإسترليني فقد شهد سعر صرفه مقابل الدينار انخفاضاً إلى (339.03) فلس نهاية الشهر مقارنة بـ (400.52) فلس بداية الشهر. حيث ساهمت نتائج الاستفتاء الشعبي البريطاني لصالح انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، في تراجع سعر الصرف. وساهمت التطورات الإيجابية لمشتريات مدراء القطاع الصناعي البريطاني في استقرار سعر صرف الإسترليني. ثم اتجه السعر للارتفاع بعد تصريحات أحد مسؤولي بنك إنجلترا (البنك المركزي) بعدم النية بتخفيض سعر الفائدة. بالإضافة إلى مساهمة تراجع معدل البطالة في ارتفاع سعر الصرف. إلا أن هذا السعر شهد تراجعاً نهاية الشهر بسبب انكماش قطاع الأعمال البريطاني.

وتتضمن التطورات المحلية، أيضاً، الإشارة إلى إعداد بنك الكويت المركزي، حالياً، لدراسة حول فرض رسوم على المعاملات المقدمة للقطاع المصرفي والمالي. كما اتفق البنك مع وزارة التجارة على مذكرة تفاهم لتحديد أطر التنسيق بشأن الشركات والمؤسسات التجارية (غير الخاضعة لرقابة البنك المركزي) والتي تقدم تسهيلات عن طريق آلية بيع السلع والخدمات بنظام التقسيط. كما خاطب البنك المركزي البنوك المحلية بالإفادة عن وجود أي انكشاف لحساباتها واستثماراتها في السوق التركي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة. وأشارت التطورات المحلية، أيضاً، إلى تحقيق بنك الكويت

الوطني لأرباح صافية بلغت (150.6) مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2016، وبتراجع بلغ (7.8%) عن النصف المناظر عام 2015. وأعلن بنك الخليج عن تحقيق أرباح صافية بلغت (20.7) مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2016 وبنسبة نمو (11%) عن النصف المناظر عام 2015. وشهدت البنوك بوبيان، والكويت الدولي، ووربة، والأهلي المتحد، اتجاهات لأرباح صافية خلال نفس الفترة.

كما شهد المؤشر السعري لسوق الأوراق المالية ارتفاعاً خلال شهر مايو بنسبة (1.5%)، مع ارتفاع المؤشر الوزني بنسبة (0.5%)، ومؤشر كويت بنسبة (1.1%). وشهدت المؤشرات الثلاث مكاسب محدودة خلال الأسبوع الأول من يوليو بسبب انخفاض السيولة، حيث أن بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية قامت بالاحتفاظ بالكاش بانتظار الإعلانات التفصيلية عن أداء الربع الثاني. مع اتجاه المؤشرات ماعدا المؤشر السعري، في الأسبوع الثاني، للانخفاض والدخول بالمنطقة الحمراء، بسبب الضغوط البيعية على الأسهم القيادية، وعمليات المضاربة على الأسهم الصغيرة، وسط ترقب إفصاح الشركات عن بياناتها المالية للنصف الأول من عام 2016. مع اتجاه البورصة للتحسن في الأسبوع الثالث بسبب التأثيرات الإيجابية للربع الثاني من عام 2016. مع استمرار التحسن في الأسبوع الأخير من شهر يوليو بسبب عمليات الشراء على الأسهم القيادية والصغيرة وعمليات المضاربة على الأسهم الرخيصة.

أما فيما يتعلق بالتضخم فقد شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين استقراراً، عند (141.6) خلال شهر يوليو (2007 = 100). علماً بأن المجموعات التي شهدت ارتفاعاً هي: خدمات السكن (1.81%)، والمفروشات المنزلية (0.68%)، والخدمات الترفيهية والثقافية (0.08%)، والمطاعم والفنادق (3.68%)، والصحة (0.62%). مع اتجاه للانخفاض في مجموعات النقل (0.32%)، والأغذية والمشروبات (0.13%)، والسلع والخدمات المتنوعة (0.23%). مع استقرار معدل التضخم في مجموعات السجائر والتبغ، والاتصالات، والتعليم، والكساء، وملبوسات القدم.

ويتناول القسم الخاص بالتطورات الخليجية العربية عرضاً لتقرير الاستقرار المالي لأحد بلدان المجلس، دولة الكويت، لعام 2015. ويشير التقرير أن قوة النظام المصرفي الكويتي واستمرار تصنيفه ضمن الحدود الآمنة والمستقرة خلال عام 2015 وذلك لعدة أسباب منها: استمرار الإنفاق الاستثماري، ومساهمة المصدّات المالية في امتصاص العديد من آثار انخفاض أسعار النفط. إلا أن التقرير ينبّه إلى أهمية استمرار جهود الإصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية بهدف إيجاد إيرادات غير

نפטية، وترشيد الدعم، وزيادة حصة القطاع الخاص بالتشغيل والإنتاج. وتطرق تقرير الاستقرار المالي، أيضاً، إلى نمو الأصول المالية للقطاع المصرفي عامي 2013 و 2014، والاتجاه نحو الانخفاض عام 2015 بنسبة (2.6%). مع إشارة التقرير لانخفاض معدل القروض المتعثرة لتصل إلى (2.4%) نهاية عام 2015، وهي أقل نسبة مسجلة منذ الأزمة المالية عام 2008. مع نمو مريح للمخصصات الاحترازية مقابل القروض المتعثرة. مع تأكيد التقرير على مخاطر السوق هي مخاطر محدودة ضمن عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر. علماً بأن أغلب استثمارات مصادر الدولة هي عبارة عن أدوات مالية ذات دخل ثابت (71.5% في سندات حكومية، والأخرى في سنوات شركات). وأن أغلبية استثمارات البنوك (60.5% منها) متاحة للبيع. في حين تمثل الاستثمارات المحتفظ بها لغاية الاستحقاق نسبة (37.6%). ورغم تباطؤ أرباح البنوك عام 2015 مقارنة بعام 2014، إلا أنها تسجل نمواً جيداً بنسبة (7%)، وتصل إلى (705) مليون دينار. ويؤكد التقرير على أن البنوك التجارية هي الأكثر كفاءة مقارنة بالبنوك الإسلامية (على الأقل اعتماداً على نسبة التكلفة إلى الإيرادات). مع نجاح البنوك الكويتية على الاحتفاظ بنسبة مرتفعة من كفاية رأس المال، ونجاحها في اختبارات الضغوط المالية.

ويتطرق هذا القسم، أيضاً، إلى تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام 2016، والذي يهتم بجنسية المستثمر. حيث يلاحظ بأن هناك حوالي (40%) من المستثمرين الأجانب لديهم جوازات سفر متعددة. وما يترتب على ذلك من تعقيد إجراءات النظم والقوانين التي تضبط أعمال المستثمرين، والتضارب بين هذه النظم. وهناك حوالي (30%) من فروع الشركات الأجنبية مملوكة بشكل غير مباشر من خلال مالك محلي، و(10%) من خلال وسيط في بلد ثالث، و(1%) مملوكة من قبل مالك محلي. ويتطرق تقرير الاستثمار الدولي، أيضاً، لتطور قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قفز عام 2015 ليصل إلى (1.76) تريليون دولار مع دور أساسي للبلدان المتقدمة في هذه الاستثمارات، وتنامي لدور الدول النامية خاصة الآسيوية. وتحتل أوروبا مرتبة أكبر مستثمر عالمي، تليها اليابان. أما فيما يخص آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر إقليمياً، فقد شهد الإقليم الأفريقي انخفاضات بتدفقات هذا الاستثمار بلغ (7%) مقارنة بعام 2014. في حين شهد الإقليم الآسيوي ارتفاعاً بالتدفقات بنسبة (16%) بين عامي 2014 و 2015. وانخفاض التدفقات إلى بلدان التحوّل الاقتصادي، مع ارتفاع معتدل في التدفقات للدول الأقل نمواً. أما حالة بلدان مجلس التعاون فإنها تصنف ضمن إقليم غرب آسيا. ويلاحظ التقرير أن أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر هو الإمارات، ثم السعودية، ثم

الكويت. في حين تتربع كل من الإمارات، ثم السعودية، ثم قطر كأكبر بلدان مستلمة للتدفقات الاستثمارية المباشرة. وقد شهدت جميع دول المجلس ارتفاعاً بالتدفقات للدخل ماعدا البحرين عام 2015. وبلغ إجمالي هذه التدفقات لدول المجلس (19.8) مليار دولار عام 2015، يقابلها تدفقات للخارج بقيمة (25.5) مليار دولار.

ويهتم القسم الأخير من التقرير بالتطورات الاقتصادية العالمية، ويشير إلى التطورات النفطية وفقدان سعر النفط لـ (13.7%) من قيمته في يوليو، حيث خسر (6.60) دولار من سعره في السوق الفورية. وبعد تعرّض الأسعار للعديد من التطورات خلال هذا الشهر، شهد الأسبوع الأخير منه منحنى هبوط كاسراً حاجز الـ (45) دولار/ برميل ومقرباً من الأربعين دولار. وتقدم العديد من التفسيرات في هذا الخصوص منها ارتفاع سعر صرف الدولار، واستمرار فائض العرض، وارتفاع صادرات النفط الإيراني. مع اعتقاد الخبراء بأن هذا الاتجاه نحو الانخفاض هو قصير الأجل، وسوف يعود اتجاه الصعود بسبب التحسن المتوقع في النمو الاقتصادي ومن ثم الطلب.

وكما توقع تقرير أوبك الشهري بزيادة الطلب على خامات دول المنظمة ليصل إلى (31.5) مليون برميل/ يوم معتمداً على ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي المتوقع ليصل إلى (3.1%) عام 2017. مع توقع بأن تشهد اقتصادات الهند والصين توسعاً، مع توقع استقرار معدلات نمو أغلب البلدان الصاعدة. مع توقع تراجع عرض النفط من خارج المنظمة بسبب انخفاض الإنتاج في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. أما تقرير وكالة الطاقة فقد توقع في تقريره لشهر يوليو حدوث تباطؤ قليل في الطلب على النفط الخام، من (1.4) مليون برميل/ يوم خلال العام الجاري إلى (1.3) مليون برميل/ يوم عام 2017. ولاحظ التقرير ارتفاع إنتاج منظمة أوبك بمقدار (400) ألف برميل/ يوم ليصل إلى (33.21) مليون برميل/ يوم في يونيو. وهو أعلى مستوى منذ (8) سنوات.